

Distr.
GENERAL

مجلس الأمن



S/22079*

22 January 1991

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

JAN 24 1991

UN/SA COLLECTION

رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١
وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للبنان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإبلاغكم بأن الحكومة اللبنانية قررت أن تطلب من مجلس الأمن أن يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، لفترة ستة شهور أخرى ، استنادا إلى أحكام قرارات مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، و ٤٣٦ (١٩٧٨) ، و ٥٠١ (١٩٨٢) ، و ٥٠٨ (١٩٨٢) ، و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، وجميع القرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن .

ولقد طرأت تطورات بناءة رئيسية منذ التجديد الأخير لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . فقد شكلت حكومة اتحاد وطني ، تمثل جميع الحركات السياسية الكبيرة في البلد ، وسيطر الجيش سيطرة كاملة على منطقة بيروت الكبرى . وقرر مجلس الوزراء زيادة انتشار الجيش اللبناني في مناطق معينة في الجنوب والبقاع الغربي متاخمة للمنطقة التي تحتلها إسرائيل . وسيكون هذا بمثابة تمهيد لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تنفيذا كاملا ، عندما تقوم الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني ، بمساعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ببسط سلطتها بحيث تشمل الجنوب كله لغاية الحدود المعترف بها دوليا .

لقد ظلت سياسة الاحتلال الاسرائيلية الوحشية المثبتة بالوثائق محتفظة بطابعها لما يقرب من ١٣ سنة . وقد أدى إلقاء المتفجرات والقصف المدفعي وشن الغارات الجوية بشكل عشوائي على القرى اللبنانية إلى إزهاق أرواح عدد كبير من السكان الأبرياء ، فيما شنت إسرائيل في العام الماضي ٢٢ غارة جوية على لبنان . ومن السمات الأخرى للاحتلال الاسرائيلي انتهاك حقوق الإنسان : الاعتقالات التعسفية والاحتجاز لأجل غير مسمى ، وتوقيع العقوبات البدنية بما فيها التعذيب ، إلى جانب حرمان المحتجزين من حقهم الأساسي في أن يتلقوا زيارات من ممثلي لجنة المليب الأحمر الدولية .

* أعيد إصدارها لأسباب فنية .

وتشكل المضايقة ومصادرة الاراضي والمنازل جزءا من السيناريو اليومي مضافا إليه إبعاد السكان من منازلهم . وقد أقيمت أسوار حول أجزاء كبيرة من الاراضي الزراعية في منطقة العرقوب بهدف عزلها لبناء طرق عسكرية وإنشاء إدارة مدنية موازية بقصد تقويض السلطة القانونية اللبنانية .

ونظرا لهذه التطورات ، وفي ضوء النظام العالمي الجديد الذي أوضحت الامم المتحدة معالمه في الآونة الاخيرة ، يتوقع لبنان الآن أن يكون قد حان الوقت الذي لا يتغاضى فيه مجلس الامن عن احتلال اسرائيل المستمر للأراضي اللبنانية والذي يطلب فيه تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) على وجه السرعة ، وهو القرار الذي سخرت منه اسرائيل بصورة مستمرة مستخدمة ذريعة أمنها الكاذبة ، ومنتهكة ميثاق الامم المتحدة .

وفي هذا الإطار ، مازال وجود قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان أمرا لا غنى عنه لتقديم المساعدة والدعم اللازمين للسكان المدنيين الذين يواجهون أعمال العنف والعسف من جانب الاحتلال الاسرائيلي ، ولكن هذه المساعدة لا يمكن أن تكون البديل عن تنفيذ ولايتها الاصلية المنصوص عليها في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهي تأكيد انسحاب اسرائيل من لبنان ومساعدة حكومة لبنان ، من خلال قواتها المسلحة الجاهزة في الوقت الحاضر ، في كفالة استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة .

وتنتهز حكومة لبنان هذه الفرصة للإشادة بقيادة وقوات وموظفي قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان والبلدان التي أسهمت بتقديم قوات لجهودهم وتضحياتهم في خدمة قضية السلم . وتعرب كذلك عن تقديرها العميق للجهود الدائبة التي بذلها الامين العام ومساعدوه ، والتي كان من ثمرتها وجود وعمل قوة الامم المتحدة المؤقتة اللذان لا يقدران بثمن في جنوب لبنان .

وسأغدو ممثنا إذا تفضلتم بالإيعاز بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وشائق مجلس الامن .

(توقيع) السيد خليل مكايي

السفير

الممثل الدائم
